اقتصاد

75% من عقارات الكويتيين في مصر مهدّدة

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

أكد تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث الاقتصادية (معتمد حكومياً)، أن هناك 7200 كويتي لديهم عقارات في مصر. وذكر التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن عدد العقارات التي يملكها الكويتيون في مصر يصل إلى 11 ألفاً، تتوزع بين مبان وشقق سكنية وفلل وأراض، بقيمة إجمالية تتجاوز 1,3 مليار دولار.

وأوضح التقرير أن 75% من العقارات التي يملكها الكويتيون في مصر بها مخالفات، مثل عدم الالتزام بالترخيص الممنوح أو عدم تطابق الرسوم الهندسية والأدوار الزائدة ومخالفة النشاط في الترخيص.

وقال مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد»، إن السفارة الكويتية في مصر تتابع قضية العقارات المخالفة التي تخضع لقانون التصالح من أجل تفادي أي عمليات إزالة خلال الفترة المقبلة.

وأشار المصدر إلى أن هناك مئات من الشكاوى التي وردت من مواطنين كويتيين تتعلق بمخاوفهم من مصير عقاراتهم في مصر، لافتا إلى أن استمرار تعليق الطيران بين البلدين حال دون سفر الكويتيين إلى مصر من أجل متابعة إجراءات التصالح.

وهددت الحكومة المصرية في وقت سابق، بإزالة العقارات المخالفة لشروط البناء باستخدام القوة، ومنحت فرصة لمالكي العقارات المخالفة حتى نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري للتصالح مقابل دفع مبالغ مالية كبيرة.

من جانبه، قال أمين سر اتحاد وسطاء العقار في الكويت (غير حكومي)، قيس الغانم، إنه يجب على أي دولة حماية أملاك الأجانب والمستثمرين لديها، وعدم تعريضها لخطر الهدم أو الإزالة بسبب مخالفات قديمة منذ سنوات.

وأضاف الغانم، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن بعض الموظفين في الأجهزة الحكومية المصرية هم الذين سمحوا بتمرير المخالفات جهارا نهارا، في السنوات السابقة، وليسوا الأجانب الذين ذهبوا للاستثمار أو لشراء العقارات في مصر، بمن فيهم الخليجيون والكويتيون بشكل خاص.

وأكد الغانم أن الكويتيين قاموا بشراء العقارات في مصر من أجل قضاء عطلاتهم خلال فترات الصيف أو لاستخدامها لأغراض السكن عند الذهاب لمصر لمتابعة أعمالهم أو الدراسة، وليس من أجل المضاربة والبيع والشراء، وبالتالي لا يعقل أن تتم إزالة عقاراتهم أو تغريمهم بمبالغ ضخمة.

ولفت الغانم إلى أن العقارات التي يمتلكها الأجانب معرضة لخطر الإزالة بسبب عدم وجود سكان فيها في الوقت الحالي، نظرا لأن هناك شريحة كبيرة من الخليجيين والكويتيين يقومون بشراء الوحدات وتركها خالية لفترات طويلة.

بدوره، قال مدير وحدة البحوث الاقتصادية في مركز الكويت الدولي للاستشارات المالية، عبد العزيز المزيني، إن قانون التصالح الذي أعلنت عنه الحكومة المصرية نص على معاقبة المقاول وليس مالك الوحدة، في حين نجد تصريحات المسؤولين في الحكومة المصرية تطالب مالكي الوحدات والشقق السكنية بالقيام بإجراءات التصالح بدلا من المقاول الذي ارتكب المخالفات.

وأكد المزيني خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أنه بدلا من أن تقوم الحكومة المصرية بطمأنة الأجانب والعرب مالكي العقارات في مصر تقوم ببث رسائل تثير القلق، مشيرا إلى أنه من واجب الحكومة المصرية حماية حقوق الكويتيين، خصوصا في ظل الظرف الراهن الذي يمنعهم من الذهاب إلى مصر في الوقت الحالي.

التطبيع... الرهان على الشعوب

مصطفى عبدالسلام

على مدى 72 عاماً نجحت الشعوب العربية في مقاطعة سلع ومنتجات الشركات الإسرائيلية ومحاصرتها والتضييق عليها ومطاردتها إن وجدت، لأنها تدرك أن جميع تلك الشركات متورّطةٌ في نظام الاحتلال والفصل العنصري، وأنها تساعد حكومتها ماليا على ممارسة أبشع أنواع القتل والظلم والقهر للشعوب العربية، خاصة الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلتها حكومات دولة الاحتلال المتعاقبة في الضغط على الحكومات العربية لفتح الأسواق أمام بضائع الشركات الإسرائيلية، إلا أنها فشلت فشلا ذريعاً، لدرجة أن تلك الحكومات، سنت قوانين لمقاطعة إسرائيل وتجريم أي تعاملات مالية أو تجارية مع أي كيان إسرائيلي. وحتى في فترات ما بعد توقيع اتفاقات سلام بين مصر والأردن ودولة الاحتلال لم يجرؤ رجل أعمال عربي على الجهر بالتعامل مع شركات إسرائيلية، كما أن ربط اسم أي مستورد عربي بسلعة إسرائيلية يمكن أن ينهي حياته التجارية ويخرجه نهائيا من السوق. وخلال تلك السنوات الطويلة كان المستهلك العربي ينفر حتى من متابعة أي أخبار متداولة عن السلع الإسرائيلية، بل ويدعو لمقاطعتها حتى لو كانت غير موجودة أصلا في الأسواق، حتى الشركات الإسرائيلية فشلت فشلا ذريعا في أن تجد موطئ قدم لسلعها في أسواق المنطقة رغم محاولات دخولها تلك الأسواق عبر شراكة مع أجانب أو أشخاص يحملون أسماء عربية، أو عبر اقتحام الأسواق العربية عبر ماركات وشركات متعددة الجنسيات. ومع تمسك الشعوب العربية بمقاطعة إسرائيل، فقد انضمت إليها العديد من شعوب دول العالم التي لا تزال ترى أن إسرائيل دولة محتلة، وأنها رغم إبرامها اتفاقيات سلام مع بعض الدول إلا أنها لا تزال تحتل أراض عربية في فلسطين، وهضبة الجولان المحتلة في سورية، ومزارع شبعا في لبنان وأم الرشراش في مصر، بل إن حركة تحمل أسم حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، نجحت في الضغط على شركات عالمية كبرى لسحب استثماراتها من دولة الاحتلال، ولعبت دورًا رئيسيًا في إجبار محال تجارية في كافة أنحاء العالم على التوقف عن بيع منتجات إسرائيلية. وحتى لو حاول المطبعون الجدد ترويج المنتجات والسلع الإسرائيلية في أسواقهم، أو أن يكونوا معبراً لمنتجات دولة الاحتلال إلى الأسواق العربية فإن مجهوداتهم ستفشل فشلا ذريعا، وربما دعوة الرابطة الإماراتية لمقاومة التطبيع الإماراتيين إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كانت لافتة، مع إصدارها بيانا ترفض فيه التطبيع مع إسرائيل وتدعو إلى مقاطعة أي منتجات تصل من تل أبيب إلى بلادها.

صعود معنويات المستثمرين الألمان

زادت معنويات المستثمرين في ألمانيا على نحو غير متوقع في سبتمبر/ أيلول، حسبما ذكر معهد زد.إي.دبليو للأبحاث الاقتصادية أمس، مما يشير إلى الثقة في التعافي من أزمة كورونا على الرغم من مخاوف متعلقة بتعثر محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) وزيادة حالات الإصابة الجديدة بالفيروس. وزاد مؤشر المعنويات الاقتصادية للمستثمرين إلى 77,4 من 71,5 نقطة في الشهر السابق متجاوزا بذلك توقعات استطلاع أجرته رويترز بأن يتراجع المؤشر إلى 69,8 نقطة. وقال اخيم فامباخ رئيس المعهد: «ارتفع مؤشر زد.إي.دبليو مجددا مما يشير إلى أن الخبراء لا يزالون يتوقعون تعافياً ملحوظاً للاقتصاد الألماني». وأضاف: «تعثر محادثات بريكست وزيادة حالات كوفيد-19 لا يمكنهما تقويض المعنويات الإيجابية».

(Getty)

أسماء في الأخبار

التضخم يقفز إلى 6,2% في السعودية

أظهرت بيانات رسمية أمس أنّ مؤشر أسعار المستهلكين في السعودية قفز إلى 6,2 بالمائة في أغسطس/ آب، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وهي ثاني زيادة على التوالي بعد رفع ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها. وبلغ معدل التضخم في يوليو/ تموز 6,1 بالمائة، ليقفز من 0,5 بالمائة فحسب في يونيو/ حزيران قبل سريان زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15 بالمائة من خمسة بالمائة في أول يوليو/ تموز. وأعلنت السعودية، أكبر دولة مصدّرة للنفط في العالم، في مايو/ ايار، انها سترفع ضريبة القيمة المضافة لثلاثة امثالها، لتعزيز ماليتها التي تضرّرت جراء انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

الصين تمدّد إعفاء 16 منتجاً أميركيّاً من الرسوم

قالت وزارة المالية الصينية، امس، إنها مددت إعفاء 16 منتجاً أميركيّاً من الرسوم التي كانت مفروضة عليها. وذكرت وزارة المالية، في إيجاز صحافي، ان تمديد الإعفاء يستمر عاماً كاملاً اعتباراً من 16 سبتمبر/ أيلول الجاري حتى سبتمبر 2021. ومنذ يونيو/ حزيران 2018، بدأت حرب تجارية بين أكبر اقتصادين عالميين، وشهدت تذبذبات بين تفاؤل بإنهاء النزاع وتصاعد حدة التوترات، ما خلّف آثاراً سلبية على مؤشرات النمو للاقتصاد العالمي. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، وقّع الرئيس الاميركي دونالد ترامب، ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني، «ليو خه» في البيت الابيض، المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري.

الأردن يحدث قوائم الدول التي يستقبل منها المسافرين

حدثّت الحكومة الاردنية، أمس، تصنيف الدول التي تستقبل منها المملكة مسافرين تبعاً لوضعها الوبائي، بعد إعلان المملكة عن استئناف الرحلات الجوية المنتظمة في 8 سبتمبر/ أيلول الحالي. وعادت عجلة الرحلات الجوية الخارجية المنتظمة في الاردن إلى الدوران مجدداً الاسبوع الماضي بعد تأثر حركة النقل الجوي في العالم والاردن؛ نتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا، منذ 5 اشهر، وبالتحديد 17 مارس/ آذار الماضي. وصنّف الاردن الدول إلى خضراء، وصفراء، وحمراء؛ تبعاً للخطورة الوبائية داخلها، إذ إن الدول الخضراء الأقل خطراً، أما الحمراء فهي الأشد خطورة.

المغرب: غضب عمالي يؤجل طرح قانون الإضراب في البرلمان

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قررت الحكومة تعليق دراسة مشروع قانون الإضراب في البرلمان، بعد تعبير الاتحادات العمالية عن غضبها إثر إعلان الحكومة عن برمجة ذلك المشروع من أجل دراسته.

وأكد عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يونس فراشين، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن وزير الشغل اتصل بالكونفدرالية أمس الثلاثاء، من أجل عقد لقاء بهدف مناقشة المشروع، حيث ينتظر أن تعقد لقاءات مماثلة مع الاتحادات الأخرى ورجال الأعمال. وشدد على أن وزارة الشغل قررت توقيف مناقشة المشروع داخل لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان، حيث لن تشرع في دراسته اليوم الأربعاء، علما أن اتحادات عمالية أصدرت بلاغات منددة باعتزام الحكومة طرح المشروع للمناقشة.

وذهب رئيس الاتحاد المغربي للشغل، ميلودي موخاريق، في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن الحكومة أرجأت دراسة المشروع، معتبرا أن الحكومة سعت إلى تمريره، بينما الأولويات في الوقت الحالي تقتضي مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا. وطالب الاتحاد المغربي للشغل، أول من أمس، بسحب مشروع قانون الإضراب، الذي أحيل على البرلمان، حيث رأى فيه محاولة لاستغلال جائحة كورونا للإضرار بحقوق العمال وخدمة مصالح رجال الأعمال. وندد الاتحاد المغربي للشغل بما اعتبرها محاولة من الحكومة لاستغلال جائحة كورونا لتمرير قانون «تكبيلي وتراجعي لحق الإضراب»، معتبرا أن في ذلك سعياً لخدمة مصالح رجال الأعمال على حساب حقوق العمال وعموم الأجراء.

وطالب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال بتفعيل النقاط المتفق عليها في اتفاق أبريل/ نيسان 2019، والتي تضم القانون التنظيمي حول الإضراب، الذي وضعته الحكومة منذ أربعة أعوام. ويرى رجال الأعمال أن تنافسية الاقتصاد، تأتي من وضع قوانين مطمئنة للمستثمرين، حيث يتطلعون إلى قانون الإضراب وتعديل قانون العمل من أجل ضمان نوع من المرونة في سوق الشغل.

ويستعجل الاتحاد العام لمقاولات المغرب السلطات العمومية من أجل الوصول إلى اتفاق حول قانون الإضراب، حيث أكد، رئيس الاتحاد الذي يمثل مصالح رجال الأعمال شكيب لعلج، ضرورة إخراجه إلى حيز الوجود في الربع الأول من العام المقبل.

مال وسياسة

الإمارات تفتح خزائن الخليج لبنوك إسرائيل: تطبيع مصرفي

وقعت كل من الإمارات وإسرائيل عدداً من الاتفاقيات الجديدة للتعاون في المجال المصرفي، وباتت الاحتلال بأن يكون التطبيع مع الإمارات جسراً للوصول لأسواق أخرى

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

أكد موقع ذي ماركر المختص بالشؤون الاقتصادية، أمس، أن وفدا رسميا من رجال الأعمال الإسرائيليين يقوده مدير عام بنك لئومي، حنان فريدمان، ورئيس مجلس إدارة بنك لئومي سامي حاج يحيى، توجه أول من أمس، على متن طائرة خاصة إلى دبي، حتى قبل توقيع الاتفاق بين الإمارات وبين الاحتلال الإسرائيلي رسميا، وقبل المصادقة عليه في الحكومة والكنيست. وقال الموقع إن الوفد سيمكث في دبي حتى أمس، ثم يعود إلى إسرائيل.

ووقع بنك «لئومي» الإسرائيلي، أمس، مذكرتي تفاهم مع كل من «بنك أبوظبي الأول»، و«بنك الإمارات دبي الوطني»، الأكبر في البلاد، دون مزيد من التفاصيل. ويجري الوفد ورجال الأعمال المشاركون فيه مباحثات مع جهات وشركات اقتصادية في دبي لفحص سبل التعاون والتطبيع الاقتصادي بين قطاع الأعمال في إسرائيل والإمارات العربية المتحدة. وضم الوفد بفعات أورون، التي توجهت إلى دبي للاستعداد لإمكانية احتياج جهات في الخليج مساعدة ومرافقة اقتصادية من مؤسسات مالية إسرائيلية لغرض بدء استثمارات في إسرائيل.

وضم الوفد أوري سيركيس مدير عام شركة «بسرائير» للطيران الذي يتوقع أن يغير الاتفاق خريطة السياحة الوافدة إلى إسرائيل، كما يتوقع أن يبلغ عدد السواح من إسرائيل إلى الإمارات 25 ألف سائح سنويا. ورئيس مجموعة فيفلا، أفي زئيفي، الذي يأمل بأن يكون التطبيع مع الإمارات جسرا للوصول لأسواق إسلامية كبيرة مثل أفغانستان وباكستان. كما يضم الوفد هرئيل فيزل مدير شركة فوكس الإسرائيلية الذي يعمل مع الإمارات منذ عدة سنوات، لكنه يصدر منتجاته عبر دولة ثالثة وبدون وضع الماركة الإسرائيلية لشركته. ويأتي ذلك على خلفية حفل اتفاق تطبيع بين أبوظبي وتل أبيب، واتفاق مماثل بين البحرين وإسرائيل، أمس. وفي 13 أغسطس/ آب الماضي، أعلنت الإمارات وإسرائيل عن اتفاق للتطبيع الكامل بينهما، تبعه في 11 سبتمبر/ أيلول الجاري إعلان عن اتفاق مماثل بين إسرائيل والبحرين.

وقوبل إعلان اتفاق تطبيع العلاقات بين أبو ظبي وتل أبيب، بتنديد فلسطيني واسع، حيث اعتبرته الفصائل والقيادة الفلسطينية، «خيانة» من أبوظبي و«طعنة» في ظهر الشعب الفلسطيني. ودعت رابطة إماراتية ترفض التطبيع مع إسرائيل، إلى مقاطعة أية منتجات تصل من تل أبيب إلى بلادها. وقالت الرابطة الإماراتية لمقاومة التطبيع، في بيان، إنها «تدعو أبناء الشعب الإماراتي إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية».

وفي إطار التسارع في خطوات التطبيع بين الجانبين، وقع بنك «الإمارات دبي الوطني»، أكبر بنك في دبي، مذكرة تفاهم مع بنك «هبوعليم» الإسرائيلي، بعد قيام الإمارات العربية المتحدة والاحتلال بتطبيع العلاقات بينهما. ويأتي ذلك في أعقاب إعلان «بنك أبوظبي الأول»، في وقت سابق من هذا الشهر، أنه يخطط لبدء محادثات مع بنك «هبوعليم» وبنك «لئومي» لإقامة تعاون في القطاع المالي. وقال شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الإمارات دبي الوطني»، لوكالة «بلومبيرغ»: «ستفتح مذكرة التفاهم فرصا تجارية جديدة لعملائنا وتعزز مكانتنا الريادية كشريك مصرفي موثوق به للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا». وقال دوف كوتلر، الرئيس التنفيذي لبنك «هبوعليم»، إنّ الاتفاقية هي «إنجاز خارق سيسمح للعملاء الإسرائيليين بالتعامل مباشرة في الإمارات العربية المتحدة وبالتالي في دول أخرى». ولم يذكر البيان الذي أعلن عن مذكرة التفاهم من المكتب الإعلامي في دبي، المزيد من التفاصيل. وتواجه إسرائيل حالياً ركوداً اقتصادياً، كما أشارت صحيفة «هآرتس»، في تقرير سابق، جعلها تفقد في خمسة أشهر عوائد النمو الاقتصادي، التي تراكمت خلال السنوات الأربع الماضية، إلى جانب حدوث زيادة كبيرة على النفقات الحكومية لمواجهة تبعات تفشي وباء كورونا، والتي توقعت التقديرات الأولية وصولها إلى 100 مليار شيقل (حوالي 30 مليار دولار)، فضلاً عن انضمام مليون شخص إلى العاطلين عن العمل من أصل 8 ملايين نسمة. وتتجه كل من الإمارات وإسرائيل إلى تعزيز خطوات التطبيع بينهما عبر تعزيز الشراكات في العديد من المجالات ورفع سقف التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى نحو 4 مليارات دولار سنويا.

وقال وزير المخابرات الإسرائيلي، إيلي كوهين، في تصريحات سابقة لإذاعة ريشت بيت الإسرائيلية: «في غضون ثلاثة إلى خمسة أعوام، سيصل حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات إلى أربعة مليارات دولار». وقال متحدث باسم كوهين، وهو وزير اقتصاد سابق، إن الرقم الذي ذكره للتجارة السنوية ويشمل التجارة في معدات الدفاع. وأكدت الناقلة الإسرائيلية بسرائير في وقت سابق، أنها حجزت أماكن لرحلات تجارية من تل أبيب للإمارات استعدادا لرحلات سياحية محتملة، كما يسعى الجانبان إلى تعزيز التعاون في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4

قال وزير المخابرات الإسرائيلي، إيلي كوهين، في تصريحات سابقة لإذاعة ريشت بيت الإسرائيلية: «في غضون ثلاثة إلى خمسة أعوام، سيصل حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات إلى 4 مليارات دولار».

جانب من احتجاجات ضد التطبيع في غزة (عبد الرحيم الخطيب/الأناضول)

اسواق

المغرب يعرقل واردات الورق التونسي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أجبر طول إجراءات التقاضي لدى هيئات التحكيم الدولية مصنعي الورق والدفاتر (الكراسات) التونسيين إلى الانسحاب هذا العام من السوق المغربية بعد نحو 15 عاما من التصدير المتواصل، ما تسبب في إحالة المصنعين لمئات العمال على البطالة.

ولم يتمكن مصنعو الورق والدفاتر المدرسية من استصدار أحكام من منظمة التجارة العالمية تسمح لهم بالعودة إلى السوق المغربية بعدما رفع ضدهم تظلم من قبل مصنعين محليين يتهمهم بإغراق سوق بلدهم بالكرّاس التونسي.

وسعى مصنعو الورق التونسيين إلى الحفاظ على موقعهم في تصدير منتجاتهم إلى السوق المغربية بعد التظلم في مناسبتين لدى منظمة التجارة العالمية لإلغاء القرار المغربي الذي فرض رسوما تراوح بين 31 و51 بالمائة على سلعهم، غير أن طول إجراءات التقاضي فوت عليهم موعد العودة المدرسية هذا العام لينسحبوا نهائيا من أكبر سوق صادرات لهذا المنتج التونسي. وأكد رئيس غرفة مصنعي الورق والكراس المدرسي، معز الوكيل، أن تونس لم تتمكن هذا العام سوى من تصدير 10 بالمائة فقط من الكميات التي كانت توجه إلى السوق المغربية بسبب الرسوم التي فرضتها الحكومة المغربية على الكراس المصنع محليا.

وقال الوكيل في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة التونسية أهدرت الكثير من الوقت في الدفاع عن مصالح منظوريها لدى منظمة التجارة العالمية، وهو ما عطل استصدار قرار لصالح المصنعين التونسيين يسمح لهم بالعودة للسوق المغربية. وأفاد المتحدث بأن قرارا سياسيا وراء إقصاء المصنعين التونسيين من السوق المغربية، ولا سيما أن المغرب توجهت هذا العام لتوفير حاجياتها من المصنعين الأوروبيين دون فرض أي رسوم على منتجاتهما على خلاف القرار الذي اتخذته بشأن المنتج التونسي. وقال الوكيل إن الملف الذي تقدم به المصنعون إلى منظمة التجارة العالمية يضم ما يكفي من المؤيدات لدحض القرار المغربي. وأكد أن قرار المنع المغربي تسبب في خسائر كبيرة لتونس التي فقدت صادرات بنحو 7 آلاف طن من الورق والكراس نتج عنه تسريح لمئات العمال من المصانع.

وأكد الوكيل أن السوق المحلية التي يتنافس فيها 12 مصنعا غير كافية لضمان استقرار المصانع وزيادة قدرتها على التشغيل، مشيرا إلى أن المصدرين بدأوا في البحث عن أسواق بديلة في السوق الأفريقية، غير أنها تحتاج إلى جهد ووقت طويل لتعويض خسارة السوق المغربية.

وقبل عامين فرضت السلطات المغربية رسوما على الكراسات المدرسية تراوح بين 31% و51%، ستكون سارية لمدة 5 سنوات. وقالت السلطات المغربية إنها اتخذت قرارها بفرض الرسوم على الكراس التونسي بناء على نتائج في مكافحة الإغراق منذ مايو/ أيار 2017 بشأن واردات الورق التونسي أثبتت نتائجه أن لهذه الواردات تأثيرا سلبيا على القطاع بشكل عام. وتصدّر تونس سنوياً نحو 7 آلاف طن من الورق المستخدم في صناعة الكراس إلى المغرب، ضمن سوق تسيطر عليها شركتان، حسب ما أكدته الغرفة النقابية للطباعة والورق بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. وخسر المصنعون التونسيون جولتين من التظلم لدى منظمة التجارة العالمية بشأن قرار رفع الرسوم الجمركية الذي فرضته المغرب على سلعهم بعدما اتهمتهم في وقت سابق بإغراق السوق. وفي 5 يوليو/ تموز 2018، قدمت تونس شكوى أولى لدى منظمة التجارة العالمية دعت فيها إلى مطالبة الرباط باحترام الحق في المنافسة، وجددت الشكوى في ديسمبر/ كانون الأول من السنة ذاتها على أمل الحفاظ على حقوقها في السوق المغربية.

وحسب تقارير رسمية، يحتل الكراس المدرسي والورق المرتبة الثالثة في تشكيلة الصادرات التونسية نحو المغرب، بما قيمته 23 مليون دينار (الدولار = نحو 2,75 دينار تونسي)، فيما تحتل التمور وكابلات السيارات المرتبتين الأولى والثانية على التوالي.

صناعة الورق التونسية تكبّدت خسائر باهظة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

أخبار العرب

موديز: ارتفاع دخل البنوك القطرية

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، إن إجمالي دخل البنوك القطرية خلال النصف الأول من العام الجاري، ارتفع بنسبة 6% ليصل إلى 21,4 مليار ريال (5,87 مليارات دولار) سنوياً، مدفوعاً بزيادة 4% في صافي دخل الفوائد. وزيادة بنسبة 14% في الدخل من غير الفوائد. وأكدت الوكالة الدولية في تقرير أصدرته أمس الثلاثاء، أن البنوك القطرية تواصل امتلاك قدرة قوية على توليد الدخل، على الرغم من ارتفاع تكاليف المخصصات المتعلقة بتفشي فيروس كورونا. وتوقعت «موديز» انخفاض إجمالي الدخل في النصف الثاني بسبب انخفاض حجم الأعمال، مرجحة استمرار الاحتياطيات الرأسمالية القوية للبنوك في دعمها مع تدهور جودة الأصول. في ظل الضغط على الربحية من تفشي فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط. وأشارت إلى ارتفاع تكاليف مخصصات خسائر القروض إلى 26% من الدخل قبل المخصصات، بالنصف الأول من العام، مقابل 17% بالفترة المقارنة من العام الماضي.

حريق بمجمع تجاري في بيروت

اندلع حريق كبير صباح أمس، داخل مجمّع تجاري قيد الإنشاء في وسط بيروت من دون أن تعرف أسبابه بعد. وأفادت المديرية العامة للدفاع المدني في لبنان، بأنّه تمت السيطرة على الحريق ولم تسجل أي إصابات. ويعود المجمّع لشركة «أيشتي» للألبسة، وتصل ميزانية تصميم المشروع الذي لا يزال قيد البناء في وسط بيروت، لحوالي أربعين مليون دولار أميركي. ويأتي حريق المجمّع التجاري، بعد أكثر من أربعين يوماً من انفجار مرفأ بيروت، الذي خلّف 191 ضحية، وأكثر من 6500 جريح، وشرّد آلاف العائلات، وسجّل خسائر مادية بمليارات الدولارات، ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد المسؤوليات وكشف ملابسات الحريق الذي دمّر جزءاً كبيراً من العاصمة. وجاء الانفجار بعد حريقين في مرفأ بيروت، الأول بسيط، والثاني كبير جداً اندلع قبل أسبوع، في منطقة السوق الحرّة وأعاد ذاكرة اللبنانيين إلى الرابع من أغسطس/آب.

تقارير عربية

تجارة

مخاوف عراقية من الربط السككي مع الكويت وإيران

بغداد ـ **زيد سالم**

عاد الجدل في العراق بشأن مشروع «الربط السككي»، مع الكويت وإيران، ففي الوقت الذي تسعى حكومة مصطفى الكاظمي إلى تطوير القطاع التجاري والاقتصادي، ضمن خطة معلنة للتقليل من الاعتماد على النفط كمورد وحيد للبلاد، لا يبدو المشروع مريحاً لبعض الكتل السياسية والمختصين بالاقتصاد والناشطين، حيث يعتبرونه «قتلاً» لمشروع ميناء الفاو العراقي في البصرة على الخليج العربي على حساب إنعاش ميناء «مبارك» الكويتي المقابل له وكذلك الخطوط التجارية الإيرانية.

وشهدت الأيام الماضية احتجاجات قادها ناشطون من مدينة البصرة جنوب العراق، رافضين أي نوع من أنواع الربط مع الكويت وإيران، قبل إنجاز مشروع «الفاو الكبير»، الذي كشف وزير النقل العراقي ناصر حسين بندر في أغسطس/ آب الماضي، وتضم محافظة البصرة خمسة موانئ تجارية، وكان من المقرر افتتاح المرحلة الأولى من مشروع ميناء «الفاو» عام 2016 على أن يتم إنجازه بشكل نهائي عام 2038، لكن عملية تنفيذه تعثرت.

> مطالب برلمانية بإنجاز مشروع «الفاو الكبير»

واقتصر المشروع على إنشاء كاسر الأمواج منذ وضع حجر الأساس له في العام 2010.

ويرى الرافضون لمشروع الربط السككي أن حجم العائدات السنوية من ميناء «الفاو» في حال استكماله سيقترب من 4 مليارات دولار أميركي، كما أنه سيوفر الآلاف من فرص العمل، واللجوء إلى الربط السككي سيحرم العراق من هذه الأموال وستتحول البلاد إلى ممر لعبور البضائع الكويتية والصينية والإيرانية.

وفي السياق، قال عضو البرلمان العراقي، فالح الخزعلي، لـ«العربي الجديد»، إن «العراق لديه فرصة كبيرة من أجل إعادة تأهيل ميناء الفاو الذي سيضخ نحو 4 مليارات دولار، وآلاف فرص العمل، وهناك من يريد أن يحرم العراق من هذه الموارد، من خلال عرقلة إنشاء ميناء «الفاو» والربط إلى الربط السككي مع الجوار»، موضحاً أن «أهالي البصرة سيتضررون بشكل كبير في حال جرى اعتماد الربط السككي، لأنهم سيخسرون مورداً مهماً ورافداً اقتصادياً يوازي النفط وربما أكثر، ولذلك من واجب الحكومة منع أي حراك يقف بوجه تطوير اقتصاد العراق، كما عليها أن تدعم مشروع «الفاو» عبر الموازنة المالية لعام 2021».

ويزداد الجدل تعقيداً مع استمرار تدفق التصريحات المتعارضة بين المسؤولين العراقيين، حين يعتبر وزير النقل العراقي الأسبق، عامر عبد الجبار، أن الربط السككي مع الكويت وإيران سيلحق الضرر بالموانئ العراقية من خلال حرمانها من أجور وعوائد السفن والوكالات والخدمات البحرية.

وفي المقابل، يهاجم وزير النقل السابق وعضو البرلمان العراقي حالياً، كاظم فنجان، الجهات التي تعترض على مشاريع الربط السككي مع دول الجوار، مبيناً أن «هناك جبهة معارضة تثير الزوابع وتطالب بغلق حدودنا وتحويلنا إلى دولة مغلقة، متكمشة على نفسها، بدعوى حماية الموانئ العراقية من هيمنة الموانئ الإيرانية، وتارة بدعوى عدم السماح لميناء العقبة بلعب دور البديل». من جهته، حذر النائب عن محافظة البصرة، جمال المحمداوي، من أن «الربط السككي مع الكويت سيعرض العراق لخسائر كبيرة في الإيرادات وسيقضي على ميناء الفاو وعلى أهميته الاقتصادية»، مضيفاً في بيان أن «من مصلحة الكويت أن ترتبط بالعراق سككيا وذلك لتنشيط موانئها وتجعل من العراق ممرا لتجارتها فقط، لاسيما في حالة اكتمال ميناء مبارك الكويتي فسيمل الربط عمل هذا الميناء ويحقق ارباحاً على حساب الجانب العراقي».

من جانبه، رأى الخبير الاقتصادي، أحمد قاسم، أن «لدى العراق الكثير من المقومات التي تجعله ناجحاً في مد خطوط سكك الحديد المحلية وربطها بعدة أطراف غربا وشرقا، وهذا الأمر سيحقق أرباحاً كبيرة للاقتصاد العراقي».

واوضح لـ«العربي الجديد»، أن «غالبية شركات الإنتاج في غرب العالم، ستتوافد على القناة الجافة العراقية وتستخدم ميناء «الفاو» بعد استكماله، كونه سيربط الغرب بالشرق، ناهيك عن كون شركات أميركية وصينية تريد أن تقصد البلاد من أجل جعل العراق نقطة انطلاق لصناعتها».

إلى ذلك، رات الخبيرة بالشأن الاقتصادي، سلام سميسم، أن «العراق بحاجة إلى تفعيل الجغرافية السياسية «الجيوسياسية»، من خلال الميناء الوحيد الذي يمتلكه، وفي الوقت نفسه فإن الربط السككي مهم ومطلوب من أجل إيصال العراق بقية دول الخليج والعالم، ولكن ما هو مُرعب، أن الميناء وطريقة عمله يخضع للجهات السياسية الحاكمة المتنفذة التي تسعى إلى خدمة أجندات ودول أخرى»

ولفتت في اتصال مع «العربي الجديد»، إلى أن «الحكومة العراقية حتى الآن لم تبد أي تصريح أو رأي بشأن الجدل الحاصل في البلاد بشأن الربط السككي لأنها لا تملك أي تصور عمّا يجري، كما أنها لا تمتلك الخبراء المختصين الذين من المفترض أن يرسموا خارطة الطريق».

تحذيرات من إغراق الأسواق العراقية بالبضائع من دول الجوار (أحمد الربيعي/فرانس برس)

غزة

الإغلاق يكشف هشاشة الأسواق

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

كشفت جائحة كورونا في قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة، عن هشاشة اقتصاده وضعفه أمام الأزمات، خصوصاً مع تواصل فرض الحصار الإسرائيلي للعام الرابع عشر على التوالي، وتتالي الحروب وجولات التصعيد. وعلى مدار السنوات الماضية، انهارت عشرات المصانع والمشاريع الاقتصادية والتجارية نتيجة للأزمات الطاحنة التي تعصف بالقطاع ومنع إدخال عشرات المواد الخاصة بالقطاعات الصناعية وتحكم الاحتلال بحركة المعابر.

وتقدر نسبة المصانع التي أغلقت بفعل الأزمات وتأثيرات جائحة كورونا بنحو 95%، فيما تعمل حالياً 5% منها بطاقة إنتاجية لا تزيد عن 15% في أفضل الأحوال تتركز في مجالات الصناعات الغذائية أو الكيميائية بالإضافة إلى 200 – 250 ألف متعطل بطالة ارتفاعاً كبيراً نتيجة للإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، ما أسهم في زيادة عدد المنعطلين عن العمل. ويحذر مسؤولون ومختصون في القطاعات الاقتصادية المختلفة من أن جائحة كورونا ستساهم في انهيار الجزء الأخير المتبقي من المشهد الاقتصادي في غزة، جراء غياب الدعم الحكومي وعدم تدخل أي من الجهات الدولية. ويقول رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، علي الحايك، إن إجمالي المصانع التي تعمل في ظل الجائحة لا يزيد عن 5% فقط، وهي مرتبطة بالقطاعات الغذائية وصناعة الأدوية والصناعات الكيميائية ولا تشغل إلا العشرات.

ويؤكد الحايك لـ«العربي الجديد» أن عدم تدخل السلطة الفلسطينية والحكومة لتوفير منح وتسهيلات، سيعمل على مزيد من الانهيارات في القطاع الخاص وسيؤدي لإغلاق مصانع ومنشآت جديدة وتشريد الاف العمال.

وحسب رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة، فإن القطاع الخاص في مرحلة الموت السريري حالياً في ظل الجائحة والإجراءات التي اتخذت، ما يتطلب حراكاً لتوفير بعض التسهيلات تخفف من حدة الخسائر.

ووفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 49% بعد عاطلين عن العمل بلغ 203,2 ألاف فرد، بينما بلغت البطالة في الضفة الغربية 14,8% بعدد 118,2 ألف فرد.

في موازاة ذلك، يقول رئيس اتحاد عمال فلسطين في قطاع غزة، سامي العمصي، إن قرابة 160 ألف شخص تضرروا بفعل جائحة كورونا ممن يعملون بشكل يومي أو شبه يومي بالإضافة إلى 200 – 250 ألف متعطل قبل الجائحة. ويوضح العمصي لـ «العربي الجديد» أن 20 ألف سائق تضرروا بفعل الإغلاق، بالإضافة إلى 4 الاف عامل في رياض الأطفال و40 ألف عامل في مجال الإنشاءات، بالإضافة إلى الاف العاملين في قطاعات أخرى توقفت بفعل الإغلاقات.

وحسب العمصي، فإن تخفيف الإجراءات المشددة للإغلاق أخيراً لم يسهم في عودة الكثيرين لأعمالهم نتيجة العمل بطاقة إنتاجية محدودة ولساعات محددة مقارنة بالوضع الذي كان قبل انتشار الفيروس داخل القطاع. وقبل فرض الحصار الإسرائيلي على غزة، كان عدد مصانع الملابس في القطاع 950 مصنعاً فيما لا يتجاوز عددها حالياً 120 مصنعاً، في حين كانت غزة تضم 3600 ورشة في شتى المجالات لم تتبق منها إلا 1500 تعمل بطاقة إنتاجية محدودة. وفي عام 2002 ومع اشتداد انتفاضة الأقصى قرر الاحتلال منع 120 ألف عامل من الدخول للأراضي المحتلة عام 1948، ما أسهم في زيادة أعداد المتعطلين عن العمل وتحول الكثيرين للاعتماد على المساعدات الإغاثية.

إلى ذلك، يرى مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة غزة التجارية، ماهر الطباع، أن الأزمات المتتالية التي لحقت بالقطاع والحروب واستمرار الحصار جعلت الاقتصاد يتأثر بأبسط الأزمات والإغلاقات، ويبين الطباع في حديثه لـ «العربي الجديد» أن الحرب الأخيرة على غزة عام 2014 أضرت بالاقتصاد كثيراً مع تدمير قرابة 5 آلاف منشأة اقتصادية وتجارية وعدم تعويض الكثير منها، فضلاً عن تداعيات الجائحة أخيراً وفرض حظر التجول عدة أيام. ومن العوامل التي أضرت بالمشهد الاقتصادي في غزة وعززت من هشاشته وقدرته على الصمود الحركة غير المستقرة للمعابر، خصوصاً معبر كرم أبو سالم المنفذ التجاري الوحيد وتحكم الاحتلال به وفرض قائمة طويلة من المواد والسلع المحظور إدخالها، وفقاً للطباع.

بدوره، يقر المتحدث باسم وزارة الاقتصاد في غزة التي تديرها حركة حماس، عبد الفتاح أبو موسى، بأن الاقتصاد الفلسطيني في غزة يعيش مرحلة الرمق الأخير من الانهيارات بفعل الظروف وتتالي الحروب والأزمات وسط خشية من أن تدفع جائحة كورونا به نحو الانهيار التام.

ويقول أبو موسى لـ «العربي الجديد»، إنه ورغم عودة بعض الأنشطة بشكل تدريجي بعد فترة الإغلاق، إلا أن كثيراً من القطاعات لا تزال متوقفة نتيجة لإجراءات السلامة والوقاية للحد من انتشار كورونا في القطاع.

9 مليارات دولار خسائر النفط الليبي

أظهرت بيانات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي، أمس، أن خسائر البلاد جراء توقف إنتاج النفط الخام وتصديره، بلغت 9 مليارات دولار خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري. وذكر المصرف المركزي في بيان الميزانية حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي، أن إجمالي الإيرادات النفطية الفعلية خلال 2020، بلغ 2,34 مليار دينار (1,68 مليار دولار). وفي 17 يناير/ كانون الثاني 2020، أغلق موالون للجنرال المتقاعد خليفة حفتر، ميناء الزويتينة النفطي (شرق)، بدعوى أن أموال بيع النفط «تستخدمها الحكومة الليبية المعترف بها دوليا، في تمويل المجهود العسكري». كما أقفلوا موانئ وحقولا أخرى، ما دفع بمؤسسة النفط إلى إعلان حالة «القوة القاهرة» فيها، ليتراجع إجمالي إنتاج الخام إلى متوسط 90 ألف برميل يوميا، مقارنة بـ 1,2 مليون في الوضع الطبيعي.

أخبار العالم

مبيعات قياسية للعقارات في تركيا

سجلت مبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال أغسطس/ آب الماضي، رقماً قياسيا هو الأعلى مقارنة بالشهر نفسه خلال السنوات السابقة. وحسب معلومات جمعها مراسل الأناضول، فإن مبيعات العقارات للأجانب خلال أغسطس 2020، زادت بنسبة 8 بالمئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي. ولفتت المعلومات إلى انخفاض مبيعات العقارات للأجانب خلال الأشهر الثمانية الأولى بنسبة 25 بالمئة، مقارنة بالفترة نفسها من 2109، بسبب تفشي فيروس كورونا. وبلغت مبيعات العقارات للأجانب خلال الأشهر الثمانية الأولى 20 ألفا و896 وحدة سكنية. وأكدت المعلومات أن مبيعات العقارات للأجانب عادت إلى مرحلة ما قبل الوباء. وتصدرت إسطنبول قائمة المدن التركية الأكثر بيعا للعقارات للأجانب خلال أغسطس الماضي، تلتها أنطاليا ثم أنقرة ومرسين وبالوفا.

انخفاض الأسهم اليابانية

أغلقت الأسهم اليابانية منخفضة، أمس، فيما ضغط الين على شركات التصدير وجنى مستثمرون الأرباح عقب موجة صعود على مدار ثلاثة أيام قبل انتخابات الحزب الحاكم في البلاد والذي اختار يوشيهيدي سوغا، حليف رئيس الوزراء المستقيل شينزو آبي، كزعيم جديد. وأغلق المؤشر نيكي منخفضا 0,44 بالمئة إلى 23454,89 نقطة، بعدما سجل أعلى مستوى في سبعة أشهر في الجلسة السابقة، وارتفع 45 سهما على المؤشر، في حين انخفض 175. وجاءت المبيعات لجني الأرباح بعد انتخاب سوغا رئيسا للحزب الحاكم، أول من أمس، ليصبح من شبه المؤكد أنه سيخلف أبي كرئيس للوزراء اليوم، الأربعاء. وفقد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,62 بالمئة إلى 1640,84 نقطة.

اقتصاد الناس

تعاني العديد من الدول الخليجية من مشاكل معقدة خلال العام الجاري تتمثل في تدني مداخيل النفط وجائحة كورونا، لكن أكبرها مغادرة الوافدين لأراضيها وتداعيات ذلك على النشاط التجاري والسياحي والخدمي والقطاع العقاري

هجرة العمالة من الخليج

مغادرة الوافدين تهدد أنشطة العقارات والفنادق والمصارف والخدمات

الدوحة ـ **العربي الجديد**

تواجه دول الخليج خلال الأعوام المقبلة مجموعة من التحديات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على النشاط الاقتصادي، وكذلك بسبب تدهور أسعار النفط، وتراجع سعر صرف الدولار، والتغيير الديمغرافي في الخارطة السكانية بعد مغادرة مئات الآلاف من الوافدين إلى بلدانهم وانعكاسات ذلك على النشاط التجاري والخدمي.

ولا يبدو أن عملية التطبيع بين كل من الإمارات والبحرين مع إسرائيل التي تم توقيع اتفاقها أمس الثلاثاء في واشنطن ستساهم في حل أي من هذه الأزمات، رغم ما صاحبها من زخم إعلامي في الغرب. على صعيد العملة الأميركية، فإنّ تدهور سعر صرف الدولار سيعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة من آسيا وأوروبا، بسبب ارتباط سعر العملات الخليجية بالدولار، وهو ما يعني أن السلع المستوردة بالعملات الخليجية ستصبح أغلى عند حساب السعر التبادلي للعملات الخليجية مع عملات الدول المصدرة للسلع، إما على صعيد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية فإن ذلك سيقود إلى ارتفاع حجم الديون السيادية بسبب حاجة دول الخليج الشديدة إلى تمويلات وقروض لتغطية الإنفاق المتزايد بالموازنة بسبب الضائقة التي تعاني منها الحكومات والشركات في وقت تتراجع فيه إيرادات دخل النفط. ويتوقع معهد التمويل الدولي أن يتراجع الدخل النفطي لدول الخليج خلال العام الجاري 2020 إلى 200 مليار دولار مقارنة بنحو 326 مليار دولار في العام 2019. كما يتوقع المعهد الذي يوجد مقره في واشنطن كذلك أن تكون كل من البحرين وسلطنة عمان من أكثر الدول المتضررة من تدهور أسعار النفط ومداخيله، إذ إن البحرين تعتمد على السعودية والإمارات في الدعم المالي. وربما تتعرض عملتها الدينار لضغوط في أسواق الصرف.

ولكن الأزمة الكبرى التي تواجه النشاط الاقتصادي بمنطقة الخليج ستتمثل في مغادرة الوافدين وبشكل مكثف خلال العام الجاري، خاصة في الإمارات غير النفطية بدولة الإمارات مثل دبي والشارقة، وكذا في الكويت وسلطنة عمان والبحرين. إذ إن النشاط الاقتصادي والخدمي في هذه الدول يعتمد بدرجة رئيسية على القوة الشرائية التي تمثل القوى الوافدة نصيب الأسد منها. وحتى الآن ظهرت أضرار مغادرة الوافدين على النشاط العقاري ومتاجر السلع والسوبرماركت والمجمعات التجارية وقطاع الفنادق في العديد من دول المنطقة، ولكن تدريجياً ربما تنعكس أزمة العقارات والسياحة على البنوك التجارية.

ووفق تقارير وبيانات البنك الدولي فإن دول الخليج تواجه صدمتين خلال العام الجاري، وهما تراجع دخل النفط وتراجع حركة السفر والسياحة وانكماش القوة الشرائية.

وبلاحظ أن العديد من خبراء الاقتصاد في المنطقة نظر لمغادرة الوافدين بدول الخليج من جانب واحد وهو تضرر الدول التي ينتمي إليها الوافدون والمتمثل بخسارة تحويلات المغتربين. وهو جزء مهم في الاقتصادات العربية والآسيوية التي تنتمي إليها معظم العمالة الوافدة في الخليج. إذ بلغت تحويلات المغتربين بدول الخليج نحو 109 مليارات دولار في العام 2018، حسب إحصائيات الأمم المتحدة، من بينها 40 مليار دولار حجم التحويلات إلى آسيا خاصة لدول مثل الهند وبنغلاديش وباكستان التي تملك جاليات ضخمة في منطقة الخليج.

ربما نظر البعض إلى هذا الجانب كمكسب لدول الخليج من حيث توفير الأموال النازحة وبالتالي تخفيف العبء عن الاحتياطيات الخليجية من النقد الأجنبي، ولكن هذا يمثل طرفاً واحداً من تداعيات مغادرة العمالة الوافدة وانعكاساتها السالبة المتعددة على النشاط الاقتصادي، إذ إن الطرف الثاني من المعادلة هو تضرر دول الخليج نفسها من خسارة هذه القوى الشرائية الهائلة التي تنعش الحركة التجارية والعقارية والسلعية والخدماتية.

ويرى محللون أن تداعيات مغادرة الوافدين للدول الخليجية تتفاوت من دولة لأخرى، ولكن تشير البيانات الصادرة عن الشركات الغربية، إلى أن الإمارات غير النفطية بدولة الإمارات وسلطنة عمان والكويت والسعودية هي الأكثر تضرراً من حيث التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي، إذ إن قطاع العقارات والخدمات وتجارة التجزئة يشكل نسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي في هذا الشأن يرى رئيس شركة «إسترولاب غلوبال استراتيجي» الأميركية، أوليفر بي جون، أن «مغادرة القوى العاملة المهاجرة ستكون لها تداعيات كارثية على اقتصاديات الخليج». وقال جون: «سنرى تداعيات سلبية حقيقية على الاقتصاد في إمارات غير نفطية مثل دبي التي تعتمد على القوى العاملة الوافدة في شراء وإيجار العقارات وانتعاش حركة تجارة السلع والخدمات».

ويمثل الوافدون نحو 90% من سكان إمارة دبي. ومن المتوقع أن تكون لهجرة الوافدين تداعيات على قطاع العقارات والبنوك في دول الخليج، إذ إن الرهن العقاري ربما يطلق موجة من الإفلاسات وسط الفنادق والمطاعم وبنايات المكاتب والشقق السكنية، إذ هبطت قيمة أصولها المرهونة، ومن غير المستبعد أن تقود لسلسلة من المتاعب المالية في قطاعات أخرى مرتبطة بالعقارات.

في هذا الشأن، تشير بيانات مؤسسة «أكسفورد إكونومكس» إلى أن نحو 900 ألف وافد ترتبط إقاماتهم بوظائف في الإمارات العربية المتحدة ربما يفقدون وظائفهم خلال العام الجاري، وهو ما يعني أنهم سيرجعون إلى بلادهم بسبب غلاء المعيشة في الدولة الخليجية. وتعد حكومة الإمارات خطة لمنح 20 ألف وظيفة في قطاعات استراتيجية لمواطنيها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

> مخاوف من أزمة مصرفية في بعض دول الخليج بسبب تراجع قيمة الأصول العقارية

وتعتمد إمارات صغيرة مثل الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة على الوافدين في إنعاش القطاع العقاري والخدمات على الوافدين الذين عادة ما يعملون في وظائف بدبي، ولكنهم يسكنون في هذه الإمارات الصغيرة بسبب الهدوء المتوفر فيها لعائلاتهم مقارنة بضجيج دبي التي اصبحت عاصمة عالمية قريبة الشبه في أسلوب حياتها بالعواصم الغربية. وبالتالي فإن القطاع العقاري والفندقي وقطاع المطاعم والترفيه في هذه الإمارات الصغيرة سيعاني كثيراً خلال العامين الجاري والمقبل. وربما تنعكس أزمة العقارات على المصارف التي اقرضت قطاع الإنشاءات بكثافة خلال السنوات الماضية على اساس أن هذه الإمارات ستحقق النجاح الاقتصادي الذي حققته دبي. ويساهم دخل قطاع العقارات بنسبة 5,4 من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات، أي حوالى 80,2 مليار درهم سنوياً.

في ذات الصدد تعاني سلطنة عمان التي تم تخفيض تصنيفها الائتماني خلال الشهر الجاري من قبل كل من وكالة موديز ووكالة فيتش من أزمة عقارية تتمثل في تدهور الأسعار وتراجع أسعار الإيجارات، إضافة إلى تزايد المساحات غير المشغولة في قطاع البنايات المكتبية والشقق السكنية. وتشير بيانات شركة سافيل إلى أن حوالى 79 ألف وافد غادروا البلاد بين مارس/ آذار ويونيو/ حزيران الماضي، حسب بيانات مركز الإحصاء الوطني العماني في مسقط. وفي السعودية تشير دراسات شركة جدوى إلى أن 300 ألف غادروا السعودية خلال العام الجاري. وواجه المغتربون في المملكة صعوبات مالية حتى قبل جائحة كورونا، إذ رفعت الحكومة السعودية من ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، كما رفعت رسوم الإقامة، بالإضافة إلى قوانين السعودة التي فرضت كوتة على القطاع الخاص في المملكة وغرامات مالية ضخمة على الشركات في حال عدم تنفيذها لشروط السعودة. يذكر أن الاقتصادات الخليجية غير النفطية بنيت على أساس التجارة والخدمات والسياحة وتملك العقارات. وكانت حركة الاستثمار في إمارات مثل الشارقة وعجمان تأتي أساساً من أثرياء السعودية والكويت وقطر، ولكن بلاحظ أن هذه الاستثمارات ضربت خلال الأعوام الأخيرة، بعضها بسبب محاصرة قطر وأخرى بسبب تضييق السعودية على الأثرياء وتجريد العديد منهم من ثرواتهم وأخرى بسبب الخسائر التي تكبدها المستثمرين في العقارات الإماراتية خلال السنوات الأخيرة.

وكانت أسعار العقارات في دبي قد وصلت إلى أوج ارتفاعها في الأعوام التي سبقت أزمة المال العالمية في العام 2008، ثم انفجرت الفقاعة مخلفة العديد من الضحايا.

عاملات فيليبينيات في مطار الكويت (Getty)

نوموورا اليابانية تغادر دبي

خفضت شركة «نوموورا هولديغنز» المصرفية اليابانية عدد موظفيها في دبي بدرجة كبيرة بسبب تقلص عمليات الوساطة المالية بدولة الإمارات التي كانت تحقق منها الأرباح، وذلك وفقا لما ذكرت وكالة بلومبيرغ أمس الأثنين. وقالت الشركة إنها ستنقل خدماتها الاستثمارية من دبي إلى لندن وستقوم بخدمة زبائنها في منطقة الخليج من مقرها في بريطانيا. وتسعى شركة نوموورا إلى خفض كلف التشغيل لفروعها الخارجية بنحو مليار دولار.

2,2 مليار دولار غرامات على دايملر بنز

برلين ـ **العربي الجديد**

كشفت وثائق محكمة أميركية أن شركة دايملر الألمانية لصناعة السيارات ستدفع 2,2 مليار دولار لتسوية تحقيق للحكومة الأميركية بشأن غش في انبعاثات الديزل ودعاوى مقدمة من 250 ألفا من ملاك السيارة في الولايات المتحدة.

وذكرت الشركة ووحدتها الأميركية «مرسيدس بنز يو إس إيه» في 13 أغسطس/ آب الماضي أنهما توصلتا إلى تسوية من حيث المبدأ لدعاوى مدنية وبيئية ترتبط بعدد 250 ألف سيارة وشاحنة بعدما استخدمت الشركة برنامجاً إلكترونياً لغش القواعد المتعلقة بالانبعاثات.

وقالت الشركة في أغسطس/ آب إنها تتوقع أن تصل تكاليف التسويات مع السلطات الأميركية إلى 1,5 مليار دولار في المجمل، فيما ستكلف التسويات مع ملاك السيارات 700 مليون دولار أخرى. وكشفت ديلمر أيضاً عن «المزيد من التكاليف... للوفاء بمتطلبات التسويات».

وبحسب رويترز، ذكرت وثائق المحكمة أن دايملر وافقت على دفع 3290 دولاراً لكل من المالكين لـ 250 ألف سيارة لإصلاح السيارات الملوثة، ووافقت على عدم معارضة دفع 83,4 مليون دولار لتكاليف المحاماة وسداد تكاليف محامي ملاك السيارات.

وكانت الشركة قد وافقت في سبتمبر/ أيلول 2019 على دفع غرامة قيمتها 870 مليون يورو (مليار دولار) لانتهاك قواعد انبعاثات الديزل.

الرئيس التنفيذي لشركة دايملر، اولا كالينيوس (Getty)

مستوى قياسي لمخزونات النفط

خزانات الخامات بمنطقة كاشيغ بولاية اوكلاهوما باميركا (Getty)

ذكرت وكالة الطاقة الدولية، أمس الثلاثاء، أن مخزونات النفط الخام في الدول المتقدمة بلغت مستوى قياسياً غير مسبوق في يوليو/ تموز، في مؤشر على تداعي الطلب جراء الضرر الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا. وقالت الوكالة في تقريرها الشهري، إن «المخزونات نزلت في يونيو/ حزيران لتنهي ثلاثة أشهر من الزيادات الكبيرة، وكان يُعتقد أنه سيؤشر إلى بداية فترة من الانخفاض المتدرج للمخزونات، لكن الزيادات عادت في يوليو لتصل بالمخزونات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمستويات قياسية عند 3,225 مليارات برميل». وعدلت الوكالة بخفض توقعاتها للسحب من المخزون للنصف الثاني من عام 2020، بنحو مليون برميل يومياً إلى 3,4 ملايين برميل يومياً، مشيرة إلى زيادة الإنتاج العالمي وطلب دون المتوقع. وتشير البيانات الأولية لشهر أغسطس/ آب إلى انخفاض مخزونات الخام في أسواق رئيسية معينة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وإلى أن مخزونات الخام العائمة هبطت هبوطاً حاداً بواقع 59,9 مليون برميل إلى 168,4 مليون برميل.

لكنها حذرت من أن «التقارير الأولية تشير إلى احتمال زيادة الأحجام في سبتمبر/ أيلول». وكان محللون يتوقعون أن يساهم موسم الصيف في زيادة حجم الاستهلاك في أوروبا وأميركا وآسيا، وبالتالي تنخفض المخزونات، لكن ذلك لم يحدث.

(رويترز)

معاون كارلوس غصن يؤكد براءته

دفع غريغ كيلي، المعاون السابق لكارلوس غصن، الرئيس السابق لمجموعة نيسان، في بداية محاكمته في طوكيو، أمس الثلاثاء، ببراءته من شبهة ارتكاب مخالفات مالية. ووجد كيلي نفسه على خط المواجهة في هذه القضية بعد فرار غصن المتهم الرئيسي إلى لبنان في نهاية العام 2019. ووجهت المحكمة لغريغ كيلي تهمة التواطؤ في إخفاء مداخيل تبلغ قيمتها عشرات ملايين الدولارات، وتردد أن غصن وُعد بها بعد تقاعده. وقال كيلي: «أنفي الاتهامات، لم أتورط في مؤامرة جنائية». وستكون لهذه المحاكمة تداعيات خطيرة على غصن في حال إدانة كيلي بالتورط في إخفاء المبلغ. والمحاكمة التي يتوقع أن تستمر قرابة عشرة أشهر، تتركز على مسألة ما إذا كان كيلي ونيسان أخفيا عن عمد وبشكل غير قانوني من 2010 إلى 2018 في تقارير سوق الأسهم السنوية للمجموعة، الإشارة إلى مداخيل تبلغ قيمتها حوالي 9,2 مليارات ين (نحو 73 مليون يورو)، كان من المقرر أن يحصل عليها غصن عند تقاعده. ونيسان، التي تمثل أمام المحكمة إلى جانب كيلي، أقرت، أمس الثلاثاء، بالذنب عن تلك التهمة. لكن كيلي الذي يواجه عقوبة بالسجن مدة قد تصل إلى عشر سنوات، يصر على نفي ارتكاب أي مخالفة وقال، مثل غصن، إنه لم يتم الاتفاق على أي مدفوعات لفترة ما بعد التقاعد، وبالتالي لم تكن هناك ضرورة لتصريح قانوني بذلك.

وفي قاعة المحكمة وصف كيلي غصن بأنه «مدير تنفيذي استثنائي» أنقذ نيسان من الإفلاس. وأشار إلى القوانين التي بدأ تطبيقها في اليابان اعتباراً من العام 2010 وتحدد رواتب المدراء التنفيذيين. وقال إنه تمت دراسة مختلف الخيارات بشأن دفعات إضافية وبأنه كان يعتبر «من المسلمات» أن أي دفعة ستكون «قانونية». وأضاف «ستظهر الأدلة التي تثبت أنني لم أخالف القانون». وتؤكد شركة نيسان والادعاء عكس ذلك. ويقولان إنهما جمعا أدلة على أن هذه المدفوعات المستقبلية كانت مضمونة لغصن. لذلك كان ينبغي الإعلان عنها في تقارير صانع السيارات، بموجب قوانين سوق الأسهم اليابانية.

وجمع المحققون كمية هائلة من الوثائق المتعلقة بهذا الملف. لكن محامي كيلي اشتكوا من عدم إمكانية الوصول سوى إلى جزء بسيط من هذه الوثائق. ورغم ذلك، وافق محامو فريق الدفاع على بدء المحاكمة وقالوا إن «لا خيار» أمامهم، بينما كيلي ممنوع من مغادرة اليابان ومنفصل عن عائلته بانتظار عرض قضيته أمام المحكمة.

(العربي الجديد، فرانس برس)

غريغ كيلي المعاون السابق لكارلوس غصن في طوكيو (Getty)

الرؤية

متى ينقذ ترامب الاقتصاد الأميركي؟

شريف عثمان

أثبتت أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية، وانطلق منها ليضرب اقتصادات الدول بصورة فاقت ما حدث في الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وقبلها وهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وأزمة فقاعة الإنترنت، وما سبق ذلك من أزمات خلال العقود التسعة الأخيرة، ارتباط اقتصادات العالم واعتمادها على بعضها البعض بصورة لم تكن متوقعة، الأمر الذي تسبب في عدم استثناء أي دولة من التبعات الاقتصادية لانتشار الوباء، بغض النظر عن مدى انتشاره فيها. وفي الربع الأول من العام الحالي، ومع بداية أزمة توقف الاقتصاد الأميركي وأوامر الإغلاق التام، وبعد انهيار أسعار الأسهم توقعاً لتراجع الاقتصاد الحقيقي خلال الشهور التالية، انتظر كثير من الأميركيين، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، استعادة الاقتصاد انتعاشه خلال فترة وجيزة، فيما يشبه حرف V اللاتيني، مع تراجع انتشار الفيروس وفتح المصانع والشركات والمحال أبوابها من جديد. لكن الواقعيين من الاقتصاديين الأميركيين توقعوا أن يحتاج الاقتصاد الأميركي، كما أغلب الاقتصادات الكبرى حول العالم، بعض الوقت ليعود إلى ما كان عليه قبل الوباء، فيما شبهوه بحرف U اللاتيني. ومع استعادة مؤشرات الأسهم، التي يتعامل معها الأميركيون على أنها تسبق الاقتصاد الحقيقي بفترة يقدرها البعض بستة أشهر، عافيتها، ظهرت توقعات بوصول الاقتصاد الأميركي لمعدلات نمو تفوق ما كان موجوداً قبل الأزمة واستقراره عندها لبعض الوقت، فيما شبهه المحللون برمز الجذر التربيعي √ أو رمز علامة صح ✓ وكلاهما يتميز بتفاؤل واضح تجاه تجاوز معدلات النمو التي سبقت ظهور الوباء.

ومع نفاد حزمة التحفيز الاقتصادي الضخمة التي أقرها الكونغرس الأميركي قبل أكثر من خمسة أشهر، واستمرار التباطؤ في الاقتصاد الحقيقي رغم ارتفاعات أسعار الأسهم، ومع استمرار العناد بين الحزبين وغياب التوافق على حزمة تحفيز جديدة للاقتصاد، تحولت التوقعات إلى حرف L اللاتيني، في إشارة إلى استمرار الركود الاقتصادي لفترة عند أسوأ حالاته، وعدم وجود رؤية واضحة للمدى الزمني لاستمراره.

ولا يعدم المحللون وصفاً لتوقعاتهم لنمو الاقتصاد الأميركي، وكانت آخر تلك التوقعات هي انتعاش على شكل حرف K اللاتيني، حيث تقوى بعض القطاعات بعد ضعفها، بينما يزداد ضعف قطاعات أخرى، لتكون مهددة بالاستغناء عنها تماماً.

فمن ناحية، كان هناك العديد من القطاعات التي شهدت ازدهاراً يفوق التوقعات وخلقت المزيد من الثروات، وشملت على الأغلب العديد من الوظائف المهنية الذين تعمل نسبة كبيرة منهم من المنزل في الوقت الحالي، ويبدو عليهم أنهم أكثر انشغالاً مما كانوا قبل ظهور الفيروس.

ولا يمكن وصف القطاعات التي يعمل فيها هؤلاء، وتشمل التكنولوجيا والتمويل والخدمات العامة، بأنها بدأت الانتعاش، لأنها لم تتعرض أبداً للركود، ولم تقلص الوظائف، ولم يزدد العاملون فيها إلا ثراءً. ويمثل الوجه الآخر من عملة الاقتصاد الأميركي حالياً قطاعات أخرى تعرضت لضربة قاصمة من الفيروس، حيث توقفت إيراداتها تماماً أو كادت لمدة تجاوزت الشهرين، ولم تتمكن حتى الآن من استعادة ربع عافيتها، رغم فتحها بنسب مختلفة منذ أكثر من أربعة أشهر.

وتشمل تلك القطاعات الفنادق والطيران والترفيه والمطاعم، حيث اضطر العديد من الشركات العاملة فيها إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة بعد أن تقلصت ساعات عملها، وفُرضت الكثير من الشروط المانعة لوصولها لطاقتها القصوى. ومع استمرار الحماس الحالي لتجنب التلامس والفصل بين الأفراد، ستمتد الأتمتة إلى العديد من الوظائف، وهوما سيظهر قريباً في شكل الجزء الهابط من حرف K، ليعكس ارتفاعاً متوقعاً في نسب البطالة وتراجع معدلات نمو النشاط.

وبعد أسابيع من توقف المفاوضات بين قادة الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والإخفاق في التوصل إلى اتفاق جديد بشأن حجم وأوجه إنفاق حزمة الإنقاذ الجديدة، فشل أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الجمهوري في الحصول على الأصوات المطلوبة لتمرير حزمتهم المقترحة، بعد أن تم تخفيض قيمتها بصورة كبيرة، ولم تشمل تقديم التمويل المطلوب لحكومات الولايات، التي أضحى بعضها على شفا الإفلاس.

وفي الوقت الذي كان مطلوباً فيه موافقة ستين عضواً من أعضاء المجلس المانة على الفاتورة الهزيلة التي اقترحها الجمهوريون، والتي لم تتجاوز مبلغ خمسمائة مليار دولار، كانت أهم معالم تلك الحزمة تتمثل في تعديل قيمة تعويضات البطالة الاستثنائية المقدمة لمن فقدوا وظائفهم بسبب الفيروس، من 600 إلى 400 دولار أسبوعياً، تتحمل حكومات الولايات ربعها، بالإضافة إلى عدم تخصيص أي مدفوعات نقدية مباشرة أو مخصصات لتقديم إعانات مباشرة للمواطنين.

ورغم تفضيلهم في الظروف الطبيعية عدم التدخل في المعارك الحزبية في السياسة الأميركية، وعدم الإدلاء بدلوهم في الأمور الموكلة للمُنْتَخَبين، من إنفاق حكومي وضرائب وإعانات بطالة، إلا أن الأحوال غير العادية التي تمر بها البلاد، دفعت جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) للتلميح في أكثر من مناسبة إلى ضرورة تدخل الكونغرس لتعويض من فقدوا وظائفهم وكذلك أصحاب الشركات التي توقفت أو تراجعت أعمالها، والولايات التي تعاني من نقص إيراداتها بسبب الوباء.

ويحاول البنك المركزي الأميركي الاستعانة بالسياسة المالية لمساعدته في الخروج بالاقتصاد من النفق المظلم الذي دخله، خاصة أن أغلب الأدوات التي كانت متاحة لديه أوشكت على النفاد، بعد مضاعفة حجم ميزانية البنك بما تم شراؤه من سندات، وبوصول معدلات الفائدة إلى مستوياتها الصفرية، واطمئنان أغلب الأسواق إلى عدم عودتها للارتفاع قبل عام 2024.

وفي الوقت الذي تجاهلت فيه الإدارة الأميركية النداءات المتكررة من البنك بالتدخل، يبدو أن ترامب يحاول كسب بعض الوقت، قبل أن يبدأ في توزيع المليارات، لتصل إلى مستحقيها قبل أيام من موعد الانتخابات، فتكون حاضرة في ذاكرتهم صبيحة الثالث من نوفمبر / تشرين الثاني القادم، يوم يكتب كل واحد منهم اسم الشخص الذي يريد أن يراه في البيت الأبيض لأربع سنوات قادمة.